

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

15 ربيع أول 1440 - 12 نوفمبر 2019





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

بعد 9 أشهر.. هل تحسم الهيئة الطبية قضية ضحية استئصال غدته التناسلية؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1755782>

عبدالعزیز الربيعي (مكة المكرمة florist600@)
تنظر الهيئة الطبية الشرعية في محافظة الطائف اليوم (الثلاثاء) في قضية الطفل نهار الحارثي، الذي تعرض قبل 9 أشهر للإهمال وتأخر استقبال حالته بقسم الطوارئ في مستشفى الملك فيصل بالطائف، ما تسبب في استئصال إحدى غدتيه التناسليتين بعد موتها بسبب تأخر التدخل العلاجي.
وأحيل ملف القضية إلى الهيئة بأسماء أكثر من 10 أشخاص من العاملين في المستشفى بعد الانتهاء من التحقيقات ومشاهدة الكاميرات التي تمت الاستعانة بها لرصد كافة الأشخاص الذين استقبلوا الحالة.
وشهدت قضية الطفل نهار الحارثي تدخل عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة منها هيئة الرقابة والتحقيق، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، وهيئة مكافحة الفساد، وغيرها.
فيما شهدت القضية كذلك إنهاء عقد الطبيب الذي أنقذ حياة الطفل نهار، والذي حرر تقريراً شخص فيه المشكلة وكشف تأخير المباشرة للحالة.
وجدد والد الطفل سلطان الحارثي، مطالبته للجهات ذات الاختصاص بالتحقيق مع من كان لهم علاقة ومسؤولية وهم على رأس العمل خلال الحادثة سواء في مستشفى الملك فيصل أو الشؤون الصحية ومحاسبتهم، مؤكداً نيته تقديم دعوى ضد بعض الأشخاص في صحة الطائف، متهما إياهم بما سماه تغييب الحقائق سواء بالخطابات أو بالتصاريح الإعلامية.
وكانت الشؤون الصحية في الطائف، أوضحت أنها فتحت تحقيقاً في ادعاء والد الطفل، وذلك للوقوف على مدى صحة ما ذكره الحارثي حول مراجعة طفله والدته المستشفى في اليوم السابق للعملية ولم يتم الكشف عليه لعدم توافر الهوية الوطنية معهم، حتى تمت مراجعتهم في اليوم التالي بعد مضي حوالي 12 ساعة من المراجعة الأولى.

مواطنون يطالبون وزير الصحة بتخفيف معاناة المرضى والمراجعين دعم أقسام الطوارئ بكوادر متخصصة لمواجهة كثافة المراجعين

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م
<https://albiladdaily.com/2019/11/12>

جدة - ياسر بن يوسف

وأنت تقف في ” اللوبي ” الرئيسي لمستشفى عام في جدة تلمح بـ” أم عينيك ” تكدس المراجعين والمرضى في قسم الطوارئ وليس هذا فحسب بل أن ثمة مشاهد لمرضى ومراجعين مسنين افترشوا الأرض في ردهة القسم ، بانتظار دورهم للكشف عليهم من قبل الطبيب العام ، والسيناريو ” الموجع ” أن انتظارهم ربما يطول لعدة ساعات نظراً لقلة عدد الكوادر الطبية والتمريضية في أقسام الطوارئ. ، مثل هذه المشاهد تحدث كثيراً في أقسام الطوارئ في المشافي العامة ما يفاقم حالات المرضى وربما يقضي المريض نحبه وهو في انتظار ” مبضع ” الطبيب.

“البلاد” حملت ملف أقسام الطوارئ ووضعت أمام وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعية وذلك بعد أن التقت بعدد من الأطباء والمراجعين والذين أكدوا أن أقسام الطوارئ تعيش في “غرفة الانعاش” وفي حاجة ماسة إلى إخراجها من هذا الدهليز ، لافتين أن الأمر لا يتوقف عند نقص الكوادر الطبية فحسب بل أن نقص الأسرة والأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية تشكل هاجساً لمراجعي هذه الأقسام ، داعين في الوقت نفسه إلى إيجاد كوادر طبية متخصصة لمواجهة كثافة المرضى، فيما قال رئيس الجمعية السعودية لطب الطوارئ الدكتور أحمد محمود وزان، إن المستشفيات تحتاج إلى أكثر من 2000 طبيب استشاري طوارئ لتغطية الحالات الطارئة.

وقال عدد من المواطنين أن مشاهد افتراش المرضى والمراجعين ردهات أقسام الطوارئ يحرك الأوجاع وطالبوا بتفعيل العمل بصورة مكثفة في أقسام الطوارئ وانتشالها من الأرجوحة التي تعاني منها.

وفي نفس السياق طالب المراجعون بالتحرك لمعالجة الوضع في أقسام الطوارئ، في الميزانيات الضخمة المخصصة لهم، مرجعين ترددهم على المرافق الصحية الحكومية إلى عدم قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة التي تستنزفهم مادياً.

تقول عزة احمد الشمراني أن القطاع الصحي بحاجة لرصد وتدقيق وتطوير لمستوى الكوادر الطبية وكذلك متابعة وتقييم لمستوى الخدمة الطبية المقدمة للمريض، خصوصاً في أقسام الطوارئ لافتة إلى أن هذه القضية تحتاج لتفاعل وتفعيل دور وسائل الإعلام والجهات القانونية. كما أن أقسام الطوارئ تعاني من طوال الانتظار والدخول الي الطبيب المختص وأحياناً نجلس من 3 الي 4 ساعات انتظار.

مواقع منسية

ويقول المواطن هيثم عابد : إن أقسام الإسعاف والطوارئ في كل المستشفيات العامة تقريباً هي اليوم في حاجة ماسة وعاجلة جداً إلى اهتمام اكبر من القائمين عليها. ومنح هذه الأقسام الاهتمام والعناية اللازمة من خلال زيارات ميدانية متكررة من قبل المسؤولين لمعرفة الاحتياجات والمشاكل ووضع الحلول لها.

فالوضع لا يتلاءم إطلاقاً مع الإمكانيات المتاحة ، ولا يتوافق أبداً مع كل ما يقال عن تطور الخدمات الطبية في بلادنا، فمعظم أقسام الطوارئ في المستشفيات العامة هي مواقع مهملة ومنسية وتحتاج إلى إسعاف وإنقاذ عاجل يما تستحقه من اهتمام شامل.

طبيب عام

وبين عبد الرؤوف جهاد الربيع أن هناك نقصاً في كفاءة الكوادر الطبية، وانعدام خبرة وسوء تشخيص لحالة المريض في أقسام الطوارئ ، واتخذت الهيئة السعودية خطوة إيجابية وذلك بوضع الاختبارات التي تهدف إلى معرفة كفاءة ومستوى أداء العامل بالمجال الطبي، ولكن تلك الاختبارات يجب أن تشمل الطبيب الوافد والمواطن على حد سواء وبقية الكوادر الطبية كما أنه يجب الي إيجاد أطباء متخصصين في أقسام الطوارئ وبالذات في الفترة المسائية وأوقات آخر الليل لكي تتعامل مع الحالات الطارئة بشكل جيد يفي بالغرض لأنوجود طبيب عام لا يسكت أوجاع المرضى.

اقسام مملّة

وقال باسم بن عواجي زيلع إن أقسام الطوارئ في المستشفيات بشكل عام مملّة ولا يوجد مختصون بها وبالذات في آخر الليل ويجب علي هذه المستشفيات وضع أطباء متخصصين في الطوارئ بدلا من الطبيب العام.

اختصار الوقت

في البداية تحدث الدكتور رضوان شاهد طبيب عام أنه بالرغم من وجود طبيب طوارئ في أقسام الطوارئ في المستشفيات والمجمعات لكن هذا لا يمنع أن وجود الاختصاصي في قسم الطوارئ يساعد كثيراً في التعامل الطبي مع المريض واختصار الوقت الذي يتم فيه تحويل المريض للاخصائي وحينئذ سوف نخفف الضغط على أقسام الطوارئ بما يؤدي إلى تفرغهم لحالاتهم.

لكن هذا الامر يقتضي وجود أجهزة الفحص كاملة في قسم الطوارئ سواء اجراءات مختبر أو أشعة وأدوية وأماكن الملاحظة وفي هذا الوقت سوف نقوم بأداء الخدمة الطبية في وقت أقصر للمريض لأن الامر في بعض الحالات قد يقتضي التدخل السريع وعدم التأخر في التشخيص والعلاج وهذا الامر مرهون بتوفير كوادر من الأخصائيين والتمريض داخل أقسام الطوارئ مما قد يمثل عبئاً على المؤسسة الطبية في التوظيف والأجور لذلك لابد من عمل توازن بين الاحتياج الطبي والعامل المادي.

كثرة المراجعين

من جانبه أوضح الدكتور أحمد مبروك أخصائي أنف وأذن وحنجرة أن قسم الطوارئ من أهم الأقسام داخل المؤسسات الطبية سواء مستشفيات أو مجمعات حيث أنه المسؤول عن تقييم الحالة الطارئة ومسؤول عن التفاعل طبياً سواء من حيث الإسعاف الأولي أو التشخيص أو العلاج أو تحويلها إلى الأخصائيين أو الاستشاريين أو تحويلها إلى مستشفى آخر إذا لم تتوفر الخدمة اللازمة للمريض ويعاني أطباء الطوارئ في المؤسسات الطبية من كثرة المراجعين حيث يعتمد المريض أولاً على مراجعة الطوارئ لتحديد حالته المرضية ومدى احتياجها للتحويل إلى الأخصائي من عدمه.

لذا نجد أن مشكلة أقسام الطوارئ الرئيسية هي كثرة عدد المراجعين وأحياناً قلة عدد كوادر التمريض وأطباء الطوارئ لكن من المهم الإشارة إليه أن وجود أطباء طوارئ أكفاء وعلى درجة علمية وطبية عالية يوفر كثيراً من الوقت والمجهود والتكاليف على المريض حينها يستطيع أن يتعامل مع الحالة وعلاجها دون الرجوع للأخصائيين.

كوادر التمريض

أما الدكتور إبراهيم أبو طه طبيب طب أسرة يقول أن قسم الطوارئ في المستشفيات والمجمعات الطبية يتحمل عبئاً كبيراً ويحتاج لطبيب طوارئ لديه الدراية الكاملة بكافة التخصصات الطبية فطبيب الطوارئ يقوم بالكشف على حالات الباطنة والجراحة والأطفال وحتى في حالات النساء والولادة حينما تكون الطبيبة أنثى وغيرها من التخصصات في فروع الطب ووجود الأجهزة والأدوية وقسم المختبر من أهم ركائز قسم الطوارئ لكن ما نعاني منه عدم وجود كوادر تمريض بالعدد الكافي وأحياناً يكون التمريض غير مؤهل بالدرجة الكافية وأيضاً زيادة عدد المرضى من المشاكل الأساسية في أقسام الطوارئ.

تشخيص الحالات

وأوضحت الدكتورة رشا الطويل أخصائية نساء وولادة أن قسم الطوارئ في أية مؤسسة طبية يحتاج لوجود طبية عامة أو طبيبة مقيمة لديها الخبرة في علم أمراض النساء والولادة حتى تستطيع تشخيص الحالات وتحديد حاجاتها لمراجعة الأخصائي أو الاستشاري على وجه السرعة وخاصة في حالات الولادة والأمراض الطارئة وأكدت الطويل أن وجود استشاري في أمراض النساء والولادة على مدار اليوم ضرورة ملحة لاحتياجه في الحالات الجراحية أو حالات الولادة الطارئة التي تقتضي تواجده وخاصة في هذا المجال وكذلك توفير الأدوية والأجهزة في قسم الطوارئ.

الحالات الحرجة

وقالت الدكتورة ميرفت إبراهيم أخصائية أطفال أن قسم الطوارئ من الأقسام ذات الأهمية القصوى والتي تستقبل المريض من أول لحظة قبل عرضه على الأخصائي فهناك حالات كثيرة ودرجة لا بد من التعامل السريع والجيد وطبيب الطوارئ من خلال دراسته يستطيع التعامل المبدئي معها لحين العرض على الأخصائي حيث الأهمية القصوى للتشخيص الدقيق للحالة وإعطاء العلاج المستديم مع المريض فمثلاً حالات النزلات المعوية هذه كلمة عامة تندرج تحتها أنواع كثيرة من الميكروب المسبب لهذه النزلة فيأتي المريض للطوارئ فيتم إعطاؤه الإسعافات الأولية من محاليل وإبر للقيء لتجنب تدهور الحالة ويأتي بعد ذلك الأخصائي لإعطاء الأدوية الأكثر تخصص للحالة من ناحية الميكروب والأضرار المتوقعة.

أيضاً لو حضر مريض بأزمة قلبية أو صدرية فيقوم طبيب الطوارئ في هذه الحالة بقياس ضغط الدم والنبض ونسبة الأوكسجين في الدم وإعطاء أوكسجين أو بخار لحين مجيء الأخصائي لكي يقوم بالتشخيص الدقيق للحالة من ناحية التحاليل والأشعة والكشف الإكلينيكي وإعطاء الأدوية اللازمة للضغط العالي أو المنخفض والمنشط للقلب فهذا من قبل الأخصائي.

العناية الفائقة والعزل التنفسي

صحة جدة كشفت في وقت سابق ومن خلال تقرير بثته خلال الأربعة أشهر الماضية بأن مستشفى الملك فهد بجدة استقبل 22 ألف حالة طارئة من خلال قسم الطوارئ في المستشفى، تنوعت ما بين حالات حرجة ومتوسطة ووسط تلاشي الحالات المستقرة بعد فتح الطوارئ في المراكز الصحية والتي تستقبل أغلب الحالات غير الحرجة والخفيفة.

وكشفت الصحة في جدة أن قسم الطوارئ في مستشفى الملك فهد يعتبر الأكثر استقبالا للحالات الطارئة في محافظة جدة، ويذكر بكادر طبي متخصص مكون من 50 طبيب و طبيبة على أعلى مستوى، و على أهبة الاستعداد لاستقبال الحالات المرضية بالإضافة إلى الكوادر الطبية المساندة و الإدارية لضمان سرعة تقديم الخدمة بأعلى جودة. وأشارت إلى أن قسم الطوارئ يتألف من 8 وحدات رئيسية، تشمل الاستقبال ، ووحدة فرز الحالات، والكشف السريع ، إضافة إلى العناية الفائقة والعزل التنفسي وغيرها من الوحدات،

كما أن السعة السريرية بقسم الطوارئ بمستشفى الملك فهد تبلغ 50 سريراً يستقبل حالات تنراوح بين حالات شديدة و متوسطة الخطورة، ومن أهمها الحوادث بمختلف أنواعها وشدتها، فضلاً عن الجلطات القلبية والدماغية، وغيرها من

الحالات التي تتطلب رعاية فائقة، ولتقليص مدة الانتظار تم اتباع عدة سياسات منها إعادة فرز حالات الانتظار وتحويل الحالات البسيطة والمستقرة للمراكز الصحية، إلى جانب الإسراع في إجراءات التنويم وإكمال الفحوصات اللازمة بعد التنويم، وأيضاً الإقلال من الفحوصات الغير ضرورية وإجراء مرور كل ساعتين للمرضى بالطوارئ.

5قضايا تنصدر شكاوى المراجعين ضد الصحة

تلقت فروع جمعية حقوق الإنسان، خلال العامين الماضيين قضايا صحية رفعت للجمعية ضد كل من وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية والمديرية العامة لشؤون الصحية بجميع المناطق تركزت على 5 ملاحظات، وبلغ عدد القضايا المرفوعة وتلقته فروع الجمعية 233 قضية، بينها 32 ضد وزارة الصحة، وقضايا شملت مستشفيات حكومية بكل المناطق بلغت 130 قضية، وقضايا ضد المديرية العامة لشؤون الصحية بلغت 71 قضية.

وكشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن هناك شكاوى عدة تلقتها فروع جمعية حقوق الإنسان بين الحين والآخر ومن ضمنها الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بكل المناطق سواء فيما يتعلق بجودة الخدمات الطبية المقدمة، أو توفير الأسرة للمرضى وتوفير الأدوية اللازمة لهم، كذلك عدم الوفاء بجميع متطلبات المرضى أو العمل على تقريب المواعيد في المستشفيات.

موضحاً أن تكس المراجعين في طوارئ المستشفيات حتى يتم توفير أسرة لهم من أكثر المشكلات التي تؤرق جمعية حقوق الإنسان، وتسعى لبذل الجهود لكي تتمكن من إيصال صوت كل المتضررين لوزارة الصحة حتى يتم سرعة إيجاد الحلول المناسبة لهذه العقبات التي تواجه المرضى في المستشفيات الحكومية.

وطالب القحطاني بأهمية تسريع كل المشاريع الصحية في المناطق حتى تتمكن من مساندة المستشفيات الحكومية الموجودة التي أصبحت غير قادرة على تغطية احتياجات المرضى لكثرة عدد المراجعين وزيادة عدد الكوادر الوطنية الصحية المدربة والاستفادة من الخريجين من كل الكليات الصحية لتقديم خدمات طبية تصل للحد المأمول منها.

« حقوق الإنسان » تلاحق الإعلانات المخالفة لبيع وتأجير العمالة

إحالة المخالفين من الأفراد والمؤسسات إلى الجهات القضائية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/658751>

المدينة - الرياض

أكدت هيئة حقوق الإنسان، أنها اتخذت عددًا من الإجراءات في ملاحقة الإعلانات المخالفة في الصحف ووسائل الإعلام الإلكترونية ومواقع وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أفراد أو جهات غير مصرح لها، ترّوج لإعلانات مخالفة عن بيع وتأجير وتنازل عن خدمات العاملين والعاملات، حيث يجري التنسيق والتعاون بين عدد من الجهات الأمنية والرقابية والاجتماعية التي تتضافر جهودها من أجل التحقيق بشكل شفاف ومقابلة العمالة المعلن عن تأجيرها أو التنازل عنها وتطبيق المعايير الخاصة بمؤشرات الاتجار بالأشخاص وإحالة المخالفين من الأفراد والمؤسسات إلى الجهات القضائية لاتخاذ اللازم.

كما أكدت الهيئة أن جريمة الاتجار بالأشخاص جريمة بشعة تحاربها الدولة بكل حزم، حيث تعد من أشد الجرائم خطورة لانتهاكها كرامة الإنسان وتعرضه للاستغلال أو للعبودية وأن المملكة في هذا الإطار تتعاون بشكل كبير وشفاف مع المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك مع الدول التي تحارب هذه الجريمة وتقديم مرتكبيها للقضاء والعدالة. وبيّنت الهيئة أن المؤشرات التي تدل على وجود ضحايا في جريمة الاتجار بالأشخاص هي العمل في محيط معيّن لا يسمح لهم بمغادرته والتعرض للعنف والإصابات نتيجة للتعرض للاعتداء والحصول على أجر زهيد أو لا يدفع لهم أجر، والعمل لساعات طويلة دون راحة أو أيام إجازة، وعدم حملهم لجوازات سفرهم أو وثائقهم أو احتجازها لدى أشخاص آخرين، ويكون الاتصال بأسرهم محدودًا أو معدومًا، ودفع رسوم أو أموال مقابل نقلهم لبلد المقصد والعمل لأشخاص آخرين دون مقابل.

ونوهت هيئة حقوق الإنسان بما اتخذته حكومة المملكة العربية السعودية من إجراءات لمكافحة هذه الجريمة البشعة، ومن ذلك إصدارها نظامًا خاصًا لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وعرفته وبمفهومه وأشكاله والجزاء المترتبة على ذلك والمتضمنة معاقبة كل من ارتكب هذا النوع من الجرائم بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة سنة)، أو بغرامة لا تزيد على (مليون ريال)، أو بهما معًا.

7 مؤشرات تدل على وجود جريمة «الاتجار بالأشخاص»

- العمل في محيط معيّن لا يسمح لهم بمغادرته.
- الحصول على أجر زهيد أو لا يدفع لهم أجر.
- العمل لساعات طويلة دون راحة أو أيام إجازة.
- عدم حملهم لجوازات سفرهم أو وثائقهم أو احتجازها.
- يكون الاتصال بأسرهم محدودًا أو معدومًا.
- دفع رسوم أو أموال مقابل نقلهم لبلد المقصد .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وافق على تعديل النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بالأغلبية.. الشورى يقر تشريع تقديم الخدمات الإسعافية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1787254>

صوت الشورى بالأغلبية اليوم الاثنين لصالح إقرار نظام تقديم الخدمات الإسعافية وأكد المجلس أن النظام يستهدف وضع إطار نظامي لممارسة الخدمات الإسعافية وتكاملها، وتقنين معايير الخدمات ومتطلباتها، واختصاصات العاملين، والجوانب المهنية والأخلاقية في مختلف جوانبها، وتوجيه برامج التعليم والتدريب والتخصص للوفاء بمتطلبات الخدمات الإسعافية، وتنقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بمقتضياتها، والتشجيع على المشاركة فيها، إضافة إلى تعزيز التعامل المهني السليم مع الحالات الإسعافية المختلفة، وتقليل الأخطاء المهنية، وتنمية الوعي والإدراك بأهمية الوقت الممنوح لتقديم الخدمة الإسعافية والتفاعل مع متطلباتها، لضمان الجودة في الخدمة الإسعافية، وتعزيز سلامة المريض.

ووافق المجلس في أولى جلسات السنة الرابعة من دورة السابعة برئاسة عبدالله آل الشيخ على تعديل المادة العاشرة من مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام لتصبح بالنص الآتي: دون إخلال بالعقوبة المقررة للجريمة، يحكم على من تثبت إدانته برد المال محل الجريمة أو رد قيمته، وأي مكسب ترتب من ذلك المال.

وفيما يخص نظام تقديم الخدمات الإسعافية فقد أجاز المشروع لهيئة الهلال الأحمر أن ترخص للقطاع الخاص و القطاع غير الهادف للربح بتقديم الخدمة الإسعافية أو أي من الخدمات المساندة لها من خلال مُشغل واحد أو أكثر، واشترط أن يكون ذلك وفقاً لما تقتضي به الأحكام المنظمة للتخصيص في المملكة، وأن يلتزم المُشغل بالأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للقطاع الصحي، بما في ذلك ما تصدره الهيئة من قرارات وما تتضمنه الرخصة من أحكام وشروط، وتمسك الشورى بقراره السابق بشأن بعض المواد وأهداف المشروع، واعتبر تقديم الخدمة الإسعافية، أو أي من الخدمات المساندة لها أو الإعلان عن تقديمها، دون ترخيص من الهيئة مخالفة لأحكام النظام، إضافة إلى الامتناع عن تنفيذ قرار الهيئة، أو تعريض حياة المريض وسلامته للخطر، أو إصابته بضرر، واستخدام وسيلة نقل إسعافي غير مرخصة من الهيئة، كما يعد مخالفة لأحكام النظام توظيف ممارس صحي غير حاصل على المتطلبات النظامية، أو الاستعانة به، أو تقديم بيانات كاذبة أو معلومات مضللة في سبيل الحصول على الترخيص، وعدم الالتزام بالسرية المتعلقة بالمريض.

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب مرتكب أي من المخالفات السابقة بغرامة مالية لا تتجاوز مليون ريال، على أن تحدد الغرامات بحسب المخالفة المرتكبة وخطورتها في كل حالة، وتتنظر في المخالفات المنصوص عليها لجنة مكونة من خمسة أعضاء من منسوبي الهيئة أو من غيرهم، يُسمى أعضاؤها بقرار من مجلس إدارة الهيئة بناءً على ترشيح من رئيس الهيئة، على أن يكون من بينهم مستشار قانوني على الأقل، وتصدر اللجنة قراراتها وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها لائحة عملها، ويكون هذا القرار قابلاً للتظلم منه أمام ديوان المظالم وفقاً لنظامه، وتحدد هذه اللائحة مكافآت أعضاء اللجنة بعد التنسيق مع وزارة المالية.

وفتح النظام المجال للمتطوع بالعمل في تقديم الخدمات الإسعافية على أن يخضع للواجبات والمسؤوليات التي يخضع لها الممارس الصحي، ويحدد مجلس إدارة هيئة الهلال الأحمر التأهيل المناسب في العمل التطوعي الذي يقدمه المتطوع في الخدمة الإسعافية، ونبه على أن يكون ذلك بدون مقابل مادي وفقاً للضوابط المنظمة التي يضعها مجلس إدارة الهيئة، وعداً النظام مهنة أطباء الإسعاف مهنة صحية مماثلة لمهن الأطباء العاملين في الخدمات الصحية الأخرى، وتخضع لإجراءات التسجيل، والتصنيف، والترخيص، وشروط التجديد للممارسة الإسعافية التي تضعها الهيئة، كما تعد مهنة المُسعفين مهنة مماثلة لجميع المهن المساعدة في العمل الطبي كالتدريب، وفنيي الخدمات الصحية الأخرى وفقاً لضوابط التصنيف والترخيص المهني.

يذكر أن عضو المجلس السابق محسن الحازمي قد تقدم بمقترح تشريع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين وأقر الشورى في 22 ربيع الآخر عام 1436، وعاد مؤخراً لمعالجة التباين بين مجلس الوزراء والشورى.



60 خبيراً دولياً يناقشون تعزيز جودة الحياة بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/658762>

المدينة - الرياض

تنطلق اليوم أعمال ملتقى «الرياض.. المدينة المستدامة»، حيث الحياة الممتعة، الذي تنظمه الهيئة الملكية لمدينة الرياض، بحضور أكثر من 60 خبيراً دولياً جاءوا من مؤسسات أكاديمية وبحثية عالمية لمناقشة مستقبل مدينة الرياض كمدينة مستدامة متطلعة لتعزيز جودة حياة سكانها، وسيقوم الملتقى بتسليط الضوء على مشروعات الرياض الأربعة الكبرى الأكثر طموحاً في العاصمة، وهي: حديقة الملك سلمان، والمسار الرياضي، مشروع الرياض الخضراء بجانب مشروع الرياض آرت الذي سيجتذب اهتمام عشاق الفن من خلال 1000 عمل ومعلم فني.



قروض للمنشآت الصغيرة بـ "دون فوائد" لتوفير فرص العمل يقدمها بنك التنمية الاجتماعية لتحفيز القطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/658753>

سعيد الزهراني - الطائف

صدرت الموافقة على قيام بنك التنمية الاجتماعية بتقديم قروض دون فوائد للمنشآت الصغيرة والناشئة بما يساعد في رفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص للعمل وتقديم خدمات فنية وإدارية مساندة للمنشآت المستفيدة من خدمات البنك لرفع كفاءتها وزيادة فرص نجاحها. كما تضمنت التوجيهات تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في المسؤولية الاجتماعية بإدارة المحافظ المالية الخاصة من قبل البنك وتوجيهها للمستفيدين من خدماته بما يحقق غايات الإنماء الاجتماعي. وتضمنت التوجيهات إجراء تعديلات على نظام البنك، مع استبدال مسمى مدير عام البنك إلى «الرئيس التنفيذي»، وإخضاع منسوبي البنك لنظام العمل والتأمينات الاجتماعية واستبدال كلمة مساعد مدير البنك، إلى نائب الرئيس.

في هذه الحالة.. يتم التصوير مجدداً لإصدار بطاقة الأحوال قبل انتهائها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1755676>

«عكاظ» (النشر الإلكتروني) دعت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية المواطنين إلى الإسراع بطلب وثيقة بدل فاقد لاستخراج بطاقة هوية وطنية سارية، عند فقدانها، مشيرة إلى أن البطاقة المفقودة يتم إلغاؤها ولا يتم التعامل بها. وحول ما يتعلق بالصورة في بطاقة الأحوال عند استصدار «بدل فاقد»، أوضحت الأحوال المدنية أنه سيتم من جديد تصوير المتقدم لاستخراج بطاقة جديدة. ووفقاً لتفاعل «الأحوال المدنية» مع تساؤلات المغردين في «تويتر»، فإنه في الأحوال العادية عند امتلاك بطاقة هوية وطنية سارية لا يتم تغيير الصورة الشخصية إلا بتغير الملامح أو بموجب تقارير طبية.

«الشورى»: السعودية حريصة على استقرار اليمن وازدهاره

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1755824>

فاطمة آل ديبس (الرياض@fatimah_a_d) أكد مجلس الشورى أن السعودية تحرص على استقرار اليمن وازدهاره، وعلى تكاتف مواطنيه بما يحقق الأمن وينهي التدخلات الخارجية الساعية إلى زرع الإرهاب والفوضى. وأوضح في بيان خلال جلسته أمس، تلاه الأمين العام للمجلس محمد بن داخل المطيري، أن التوقيع على وثيقة اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي يمثل خطوة مهمة في سبيل جمع الكلمة بين الأشقاء في اليمن، متطلعاً إلى أن تتلو هذه الخطوة خطوات أخرى تجمع بين مكونات الشعب اليمني للوصول إلى حل سياسي للأزمة وفقاً للمرجعيات الثلاث، وتقويت الفرصة على كل من لا يريد الخير لليمن. ونوه مجلس الشورى بجهود السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، سائلاً المولى عز وجل أن يوفق خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد الأمين، وأن يبارك في جهودهما الخيرة لجمع كلمة الأشقاء العرب والمسلمين، وأن يحفظ اليمن الشقيق، وأن يتحقق لشعبه الكريم ما يصبو إليه.

أم أسماء: ابني يحرق أخواته بالماء الساخن بتحريض من والده

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 ربيع أول 1441هـ - 12 نوفمبر 2019م

<https://www.alwatan.com.sa/article/1027927>

أبها: أحمد العتيبي، عوض فرحان
فيما أكد المتحدث الرسمي في وزارة العمل والخدمة الاجتماعية خالد أبا الخيل لـ«الوطن»، أن وحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة عسير باشرت حالة المواطنة «أم أسماء» في محافظة أحد رفيدة بعسير، بعد انتشار مقطع فيديو وهي تستنجد بالجهات المعنية لتخليص بناتها، مما اعتبر تهديدا لحياتهن على يد طليقها وأخيه، اتهمت الأم في حوار أجرته معها «الوطن» طليقها وأخاه بممارسة العنف ضد أبنائها وبناتها الـ5، قائلة إنهما يحرضان أحد أبنائها الذكور على تعنيف أخواته، ومن ذلك مقطع فيديو أرسل إليها وابنها يسكب الماء الساخن عليهن.

إحالة القضية للنيابة
ذكر أبا الخيل للصحيفة أنه بالتنسيق مع الجهات الأمنية تم التوصل إلى الحالة، وذلك للاطمئنان على سلامة الأبناء، واستدعاء المتهمين في التعنيف، وتطبيق نظام الحماية من الإيذاء بحقهم.
وأضاف: «بناء على رغبة الأبناء الخطية فقد تم تسليمهم إلى عمهم، بعد أخذ الضمانات اللازمة بالمحافظة عليهم ورعايتهم ومواصلة تعليمهم، كما تمت مخاطبة إدارة التعليم بالمنطقة لإلحاقهم بالمدارس، وقد تمت إحالة القضية إلى النيابة العامة».

وفاة الابن محمد
تقول «أم أسماء» إن فصول معاناتها مع زوجها السابق بدأت عندما تزوجت منه في سن 13 عاما، وكان إكراها لها بسبب الديون على عاتق أهلها، ساردة فصلا من معاناتها المتمثل في مقتل أحد أطفالها. وأضافت أنها تعرضت فيما مضى للعنف الأسري هي وأبنائها، خصوصا ابنها «محمد» الأقرب إلى قلبها، إذ وافته المنية وهو لم يتجاوز الرابعة من العمر.
بعد وفاة ابنها محمد توجهت أم أسماء إلى أهلها لطلب المساعدة، ولكن دون جدوى، وكان طليقها على تواصل معها ويهددها في حالة أنها لم تعد إليه بأنه سيلحق ابنها «عبدالهادي» بأخيه محمد.

التنازل عن القضية
تقول الأم إنها عادت إلى منزل زوجها السابق، ولكن طُلب منها أن تتنازل عن القضية التي أقامتها بعد وفاة ابنها محمد، ولكن سرعان ما ظهرت نتائج التحقيق من قبل إمارة عسير، حيث تم الحكم عليه بالسجن 5 سنوات، وتم التنازل عن الحق الخاص بعد عدة ضغوطات مورست عليها، وعقب ذلك تم تخفيض محكومية الحق العام إلى 10 أشهر، وصيام شهرين متتاليين، و300 جلدة، لتتفاجأ بعودته مجددا إلى المنزل.

وفاة الطفلة ألى
انتقلت العائلة بأكملها إلى الخبر، وفي تلك الفترة أنجبت أم أسماء بنتها «ألى» التي وُلدت وهي مريضة بمرض في الدماغ، وتم تركيب جهاز لها في الرأس واستقرت حالتها. واتهمت الأم في حديثها الأب بأنه كان السبب وراء وفاة ابنتها، حيث نقلت إلى المستشفى إلا أنها توفيت بعد ذلك بفترة، مما دفع الأم إلى تقديم شكوى رسمية إلى الشرطة وإلى المستشفى وحقوق الإنسان ووحدة الحماية الاجتماعية، ولكن لعدم ثبوت الدليل سقطت الدعوى، ولم يُدّن الأب في هذه القضية.
حالة اختطاف

تقول أم أسماء إن الأب قرر بعد وفاة «ألى» العودة إلى عسير، وفضلت هي البقاء مع أبنائها في المنطقة الشرقية، بعد حصولها على وظيفة، وإلحاق أبنائها بمدارسهم.

بعد ذلك تقدمت بطلب فسخ عقد نكاح، وذكرت أنه في تاريخ 30/10/1440 عند الساعة الـ12 بعد منتصف الليل تعرضت لحادثة اختطاف من قبل طليقها ومعه أحد الأشخاص، ولكن استطاعت الفرار منهما والاتصال بدوريات الأمن عند الساعة الـ12:30 بعد منتصف الليل، ولكنها فوجئت -حسب قولها- بأن شخصا استغل صلاحياته لمساعد طليقها، وعند ذلك أعيدت بالقوة إلى المنطقة الجنوبية براء، وبينما هم في الطريق إلى مدينة الرياض، وعند توقفهم عند نقطة تفقيش

استطاعت أم أسماء النزول من السيارة والاستنجد بالأفراد الموجودين فيها، ولكن استطاع طليقها إقناعهم بكرت العائلة القديم، بأن زوجته مريضة نفسياً، وأنهم ذاهبون لعلاجها بعد أن حرق جلدها ببقايا السجائر وظهورها بمظهر غريب أمام أفراد النقطة، مما جعل حيلته تنطلي عليهم، واستطاع إكمال مشواره.

التعامل بالحسنى

من على طريق الرين تم تهريب أم أسماء وأبنائها حتى وصلوا إلى مركز الواديين التابع لمحافظة أحد رفيدة، وقالت إنه وضعها داخل شقة مستأجرة وحرّمها من رؤية أطفالها، مما اضطرّها إلى أخذ طليقها بالحسنى وبالهدوء وبالكلمة الطيبة حتى تضمن سلامتها، وما إن أعاد لها هاتفها المحمول وعادت ثقة طليقها بها حتى استطاعت الهرب منه مجدداً إلى المنطقة الشرقية، وتقدمت ببلاغ لوحدة الحماية وتم تحويلها إلى الشرطة.

حمل السلاح

في يوم من الأيام اتصلت إحدى بناتها تستنجد بأمرها لمساعدتهن بتخليصهن من العنف الواقع عليهن، مثبتة ذلك بمقاطع فيديو توثق فعل أخيهن المغرر به من أبيهم وعمهم، وهو يسكب الماء الساخن على أخواته، كما أن السلاح أصبح لا يفارق يده، ويهدد أمه ليلاً ونهاراً بالقتل، حتى تواصلت المدرسة معها تبلغها أنه كثيراً ما يحمل السلاح داخلها.



آفة الفساد!!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع أول 1441هـ - 12 نوفمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/658775>

أحمد أسعد خليل

نشرت صحيفة «المدينة» الأربعاء الماضي بعض ملفات قضايا الفساد، التي كانت الجهات الرسمية المختصة متتبعة لها بالمرصاد لمحاربة الفساد.. وبعض هذه القضايا التي تم البت فيها من قبل ديوان المظالم بعد اكتساب الأحكام القطعية، والتي أثارت الرأي العام في تنوعها وتكرارها، دائماً ما تضع الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام الكبيرة. تتنوع مواقع هذه القضايا في العديد من الجهات يُشير إلى أن هذه القطاعات عانت الكثير من استهلاك مواردها من قبل المفسدين، الذين عبثوا في مُقدّرات الوطن دون أدنى مسؤولية، وسوّلت لهم أنفسهم استغلال نفوذهم وموقعهم الوظيفي لتحقيق مصالح شخصية، والحصول على أموال بدون وجه حق على حساب الوطن والمواطن.

فمثل قضايا الرشوة، واستغلال السلطة والتوظيف الوهمي، والتحايل والتزوير، التي لا تنتهي إلا بوجود رادع بعزم وحزم، وهذا ما نراه هذه الأيام بتفعيل الدور الرقابي للجهات المختصة بشكل متسارع، يُحاكي توجّهات القيادة وتطلّعاتها المستقبلية لمقدّرات الوطن والمواطن، دون التهاون مع أي مفسدٍ أو عابث.

لعل أبرز القضايا التي ذُكرت بالخير، قيام مدير إحدى المنشآت الحكومية بتوظيف ما يُقارب من (140) شخصاً، بعضهم من أقاربه، بالمخالفة للأنظمة والتعليمات على نظام «البند»، حيث اعترف في التحقيقات أنه استجاب لوساطة من أحد الأشخاص الذين تم القبض عليهم والتحقيق معهم، وقد اتضح من إجراءات التحقيق أن الـ(140) موظفاً تم تعيينهم بالمخالفة للنظام، في حين أن الوظائف الشاغرة المعتمدة (46) وظيفة، ومع ذلك وصل عدد الموظفين إلى (186)، منهم (44) موظفاً لا تتطابق مؤهلاتهم مع الوظيفة، و(26) موظفاً غير محددة مؤهلاتهم، و(61) موظفاً تجاوزت رواتبهم الحد الأعلى لسقف الوظيفة، و(18) موظفاً لم يُباشروا في المواقع المُكلّفين بها، ولا يُعرف مكان عملهم.

والقضية الأخرى تعيين (503) موظفات على بند الأجور دون إعلان من قبل أحد مديري التعليم، كان النصيب الأكبر للمُقرّبين منه، ومن كان يُساعده.

هذا المؤشّر يدعو الجهات الرقابية والمختصة لمتابعة جميع القطاعات العامة والتابعة لها في آليات التوظيف السابقة واللاحقة، وتمكين المستحقين للوظائف، بعيداً عن المصالح والأهواء الشخصية والفردية، ولا نتمنى أن تظهر مثل هذه القضايا مستقبلاً، فجميعنا مسؤولون عن ذلك.

إنقاذ الطفولة من خطر الزواج

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1755770>

حمود أبو طالب

لا أعرف لماذا الآن ولماذا بالذات هيئة حقوق الإنسان هي التي تطالب بسرعة إصدار قانون يحدد سن الزواج بـ 18 عاماً ويمنع ما دونها لأنه في حكم سن الطفولة، ولأن الزواج دون هذه السن - بحسب ما تقول الهيئة في الخبر المنشور يوم أمس - يتعارض مع الأنظمة المحلية كنظام الأحداث، ونظام حماية الطفل، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وغيرها، ولأن الهيئة أثابها الله ترى أن سن مثل هذا القانون سيعزز حماية الحق في تكوين وتحمل بناء الأسرة، ولضرورة وجود الاكتمال العقلي والجسدي للزوجين حتى لا يشكل الزواج خطراً عليهما. مثل هذا القانون يفترض أنه قد طالبت به هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وكل الجهات التشريعية والمعنية بسن الأنظمة والقوانين منذ بداية إنشائها وليس بعد مرور هذا الوقت الطويل، وحتى مع معرفتنا بالجدل الذي يثيره البعض حول هذا الموضوع لمجرد الجدل والمناكفة بالالتكاء على قصص وحكايات غابرة، فإنه لم يكن على مثل هذه الجهات الحقوقية والتشريعية التي تعمل تحت مظلة الدولة أن تتحاشى المطالبة بهذا القانون أو تتساهل بشأنه تفادياً للمواجهة مع الذين لا يريدونه.

حقيقة أن ما دون سن الـ 18 عاماً يعتبر مرحلة طفولة ليس اكتشافاً جديداً لتحدث عنه الهيئة أو غيرها اليوم. هذه السن حددتها أكاديميات وهيئات ومرجعيات طبية منذ بدايات القرن الماضي، والخطورة الصحية جسدياً ونفسياً للزواج قبل هذه السن خصوصاً على الفتيات عالية جداً، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الزواج بالانهيار. وأعتقد أنه كانت هناك مطالبة في مجلس الشورى في وقت ما لبحث هذا الموضوع ووضعه على طاولة النقاش ولكن - كما هي العادة - تتعرض كثير من مشاريع القوانين المتعلقة بالحقوق للمصادرة والإجهاض المبكر في المجلس. وعلى أي حال، لا نريد لوم الماضي الآن، ونريد استصدار هذا القانون سريعاً وتطبيقه بصورة صارمة دون تخريجات واستثناءات والتفافات تفرغه من أهدافه.



كاريكاتير



المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15
ربيع أول 1441 هـ - 12 نوفمبر
2019م

[https://www.okaz.com.sa/
article/1755816](https://www.okaz.com.sa/article/1755816)



المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 15 ربيع أول 1441 هـ -
12 نوفمبر 2019م

[http://www.aleqt.com/2019/11/12/article_1711506.
html](http://www.aleqt.com/2019/11/12/article_1711506.html)